

ظاهرة قتل الاخوة بين التبرير الديني والبنية السياسية

للدولة العثمانية

م.م. أسعد علي سليمان

جامعة الأنبار

الملخص:

أولى العديد من المؤرخين والباحثين تاريخ الدولة العثمانية عناية كبيرة ودرسوا عدة جوانب منه؛ لأن العثمانيين استطاعوا أن يؤسسوا دولة قوية مترامية الاطراف وإن ذلك لم يحدث بسبب قوتهم العسكرية وإنما تضافرت عدة عوامل تمخض عنها ذلك البناء القوي، إلا أن عوامل الضعف سرعان ما أصابت بنية الدولة الداخلية إذ إنها وجدت نفسها في خضم مشاكل داخلية خطيرة تمثلت بالفتن، والتنافس ما بين ابناء واخوة السلاطين طمعا في عرش السلطنة، فكان ذلك الامر مدعاة لإضعاف نفوذ سلاطينها في الداخل وابتعادهم عن هدفهم الاسمي في التوسع والضم خارج حدود السلطنة.

وتعرض الكثير من اخوة وابناء السلاطين الى القتل او الاستبعاد في قصور الجواري، لينفرد السلطان الجديد بالحكم بل أن الامر ازداد خطورة مع ازدياد التناحر والصراع حول عرش السلطة الذي دفع بعضهم الى الدخول في اتفاقيات مع أعدائهم في الامارات المجاورة لهم او مع الدول الاجنبية المحيطة بهم؛ للحصول على الدعم والمساعدة للإطاحة ببعضهم البعض، وإذا كان ذلك حال السلطة في الداخل، التي سيصبح احد المتنافسين على عرشها فإلى أي مدى كان انعكاس ذلك الصراع في نظام حكمها.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، عثمان ابن أرطغرل، قوانين نامة، مانويل الثاني، خرم أي.



The Phenomenon of Fratricide Between Religious Justification and the Political Structure of the Ottoman State

Researcher: Asaad Ali Suleiman

Anbar University

Abstract:

The history of the Ottoman Empire has attracted significant attention from historians and researchers, who have explored various aspects of its development. The Ottomans succeeded in establishing a vast and powerful state not solely through military strength but through a combination of factors that contributed to its robust structure. However, internal weaknesses emerged over time, particularly in the form of sedition and rivalry among the sons and brothers of the sultans, driven by their ambition for the throne of the sultanate.

This internal competition weakened the authority of the sultans, diverting them from their primary goals of expansion and annexation beyond the sultanate's borders. The fratricidal practices, including the killing or banishment of brothers and sons to concubine palaces, allowed new sultans to rule without internal challenges. The situation became increasingly perilous as conflicts intensified, with some contenders seeking alliances with neighboring emirates or foreign powers to gain support in overthrowing rivals.

This study examines the extent to which these internal conflicts impacted the political structure of the Ottoman state, transforming its rulers into competitors for power and undermining the cohesion of the ruling system.

Keywords: Ottoman Empire, Osman son of Ertugrul, Law Name, Manuel II, Khorram Ay.

المقدمة:

واجهت الدولة العثمانية طيلة مدة حكمها التي دامت ستة قرون (1299-1922) عدة مشاكل، كان أثرها الواضح في نظام حكمها إذ كان عليها وهي في بداية عهدها ترسيخ قوتها، وتثبيت نفوذها، أن تواجه الاخطار الخارجية المحيطة بكيان دولتها الفتية، غير أنها وجدت نفسها في خضم مشاكل داخلية خطيرة تمثلت بالفتن، والتنافس ما بين ابناء واخوة السلاطين طمعا في عرش السلطنة، فكان ذلك الامر مدعاة لإضعاف نفوذ سلاطينها في الداخل وابتعادهم عن هدفهم الاسمي في التوسع والضم خارج حدود السلطنة.

وتعرض الكثير من اخوة وابناء السلاطين الى القتل او الاستبعاد في قصور الجواري، لينفرد السلطان الجديد بالحكم بل أن الامر ازداد خطورة مع ازدياد التناحر والصراع حول عرش السلطة مما دعا بعضهم الى الدخول في اتفاقيات مع أعدائهم في الامارات المجاورة لهم او مع الدول الاجنبية المحيطة بهم؛ للحصول على الدعم والمساعدة للإطاحة ببعضهم البعض، وإذا كان هذا حال السلطة في الداخل، التي سيصبح احد المتنافسين على عرشها فإلى أي مدى كان انعكاس ذلك الصراع في نظام حكمها، ومن هذا المنطلق جاءت اهمية بحثنا الموسوم بـ(ظاهرة قتل الاخوة)، وحتمت طبيعة الاحداث تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة، اهتم المبحث الاول بـ(الاسباب الموجبة لإصدار التشريع 1299-1520)، فيما تم تسليط الضوء في المبحث الثاني على (إصدار التشريع والآثار المترتبة عليه) فيما عنيت الخاتمة بأهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها في خاتمة البحث.

المبحث الأول

الاسباب الموجبة لإصدار التشريع (1299-1520)

تكاد تكون مسألة قتل الاخوة في تاريخ الاسر الحاكمة القديمة، عادة شبه متأصلة، فلم يكن يتورع حكامها عن قتل أي شخص يرون في بقائه على قيد الحياة خطرا على عروشهم حتى لو كان ذلك الشخص اقرب المقربين لهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، في الامبراطورية الساسانية قام كسرى انو شروان (Khosrow I anu shirvan) (531 - 579) بقتل والده قباد (Qabadh) (499-531) بمساعدة بعض رجال دولته، وقتل إخوته وابنائهم وعددا كبيرا من افراد اسرته ليتولى عرشها من دون أن يكون له منافسون، ودامت الحال على ما هي عليه حتى أن المؤرخ الالمانى هامر تشولدز (Hammer Shoulders) نقل عن احد المؤرخين البيزنطيين من أن تولي العرش الفارسي على اجساد الالباء والاخوة كان يعد نوعا من الشرف (كرستس، 1957، ص345)، بل أن المؤرخ برنارد لويس ذكر أن طريقة قتل الاخوة كانت موجودة ايضا في الامبراطورية البيزنطية، حتى أنها اصبحت قاعدة مقررة في نظام حكمهم (لويس، 1972، ص55).

ومما تقدم يتبين لنا أن المتصفح في التاريخ يجد أن الكثير من الملوك، والحكام قد ارتكبوا ذلك الاثم الجسيم، ولم تكن حالة انفراد بها العثمانيون الذي ابتدأ عهد دولتهم بصراع بين عثمان بن ارطغرل (Osman binertugrul) (1299-1326) وعمه كندز الب، وانتهى بقتل الاخير ليصبح عثمان على رأس الدولة من دون منازع (لويس، 1972، ص55).

واهتم سلاطين بني عثمان، ابتداء من عهد عثمان بن ارطغرل حتى عهد السلطان سليمان القانوني (Suleiman the Magnificent) (1520-1566) بتنظيم امور دولتهم الداخلية، الى جانب اعمالهم العسكرية في الفتح والضم، فمن الصعوبة أن نجد في مرحلة نشأة الدولة العثمانية أي فصل ما بين الأمور الادارية والعسكرية، وللتين كانا يسيطر عليهما السلطان العثماني، وكان من عادة سلاطين تلك الحقبة التي أطلق عليهم المؤرخون والباحثون (عهد السلاطين الاقوياء) أن يعينوا ابناءهم واخوانهم حكاما على الولايات التي اصبحت تحت نفوذ دولتهم؛ كي يكتسب هؤلاء الخبرة والمران في الامور العسكرية والادارية، حتى اذا ما اعتلى احدهم عرش السلطنة عرف كيف يسير بالدولة في طريق القوة والتوسع (قازان، 1992، ص19)، وتمتع عثمان ببعد النظر في تقسيم مدى قدرة وقابلية ابنائه في ادارة امور الحرب والادارة لذا نجده يوصي بعرش السلطنة لثاني ابنائه وهو اورخان (Orhan) (1326-1360)؛ لاتصافه

بالشجاعة والغفدام وعلو الهمة ولم يوص بها لأكبر ابنائه علاء الدين الذي كان رجل سلام، واعتزل العالم وهو في مرحلة الصبا، ولم يشارك في أي عمل عسكري (المحامي، 1977، ص41).

وكان العثمانيون قد رفضوا -منذ قيام دولتهم- مبدأ تقسيم الدولة؛ لأنها ليست ملكا للسلطان وعائلته لتورث او تقسم لذا نجد علاء الدين بن عثمان لم يعارض تلك الوصية التي حرّمته من ملك عظيم مقدما الصالح العام على المصالح الخاصة ومكتفيا بمنصب الوزير الذي منحه اياه اخوه اورخان، رافضا أي عرض قدم له بشأن اقتسام اراضي وممتلكات آل عثمان فاخص علاء الدين بتدبير امور الدولة الداخلية، وتفرغ اورخان للتوسع والضم لنشر الراية العثمانية في البلاد المجاورة لهم (مصطفى، 1983، ص38).

غير أن روح العداء والتنافس حول السلطة سرعان ما ظهرت وبشكل حاد بعد وفاة اورخان عام 1360 بين ابناء ولده السلطان مراد الاول (Murad I) (1360-1389) الذي وصفته المصادر العثمانية والتركية بالنباهة والجرأة الممزوجتين بنزعة دينية قوية فضلا عن قدرته العسكرية وارادته القوية حتى كان يلقب بـ (خدا وندكار) أي: (الملك) (porter, 1954, p.167)، إذ قرب السلطان مراد الاول ابنه الاكبر بايزيد (Bayezid)، وخصه بالمحبة والمودة دون اولاده الامر الذي دعا احد ابنائه وهو صاووجي (Sawji)، الذي تمرد عليه عام 1383، بالاتفاق مع اندروينكوس (Androincus) ابن امبراطور الروم حنا باليوج (Hanna Baliuj)، الذي كان موجودا وقتذاك في البلاط العثماني وقد تضمن الاتفاق تحية والديهما عن عرشيهما، والعيش بعد ذلك بسلام وأمان، غير أبهين لما ستكون عليه نتائج ذلك الانشقاق الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى استعادة اعادة بلادهم من ذلك التمرد (المحامي، 1977، ص46).

وبدأ التمرد حينما استغل صاووجي عبور والده الى بلاد الروم ايلي، فأعلن استقلاله في بورصة، وأمر أن تقرأ خطبة الجمعة باسمه، وحرصا على وحدة البلاد، ولم تأخذ السلطان مراد الاول الشفقة او الرأفة على ولده المتمرد، بل ساق عليه جيشا، أجبر خلالها صاووجي على الفرار نحو مدينة (ديموتوقه)، ومع ازدياد محاصرة الجيش له اضطر الى الاستسلام لقوات والده الذي امر بقتله مع عدد من انصاره، وكان للأمير بايزيد الدور الفاعل الذي بذله لمساعدته بالقضاء على تمرد صاووجي (قازان، 1992، ص22).

ومن جانب اخر طلب السلطان مراد الاول من امبراطور الروم حنا باليوج بأن يوقع العقوبة ذاتها على ابنه اندرونيكوس إلا أن الامبراطور اكتفى بسمل عيني ولده، وابعده عن البلاد وبذلك تم القضاء على تلك الفتنة، وعلى اثر مقتل السلطان مراد الاول في ساحة القتال اختار القادة

العسكريون ابنه بايزيد (1389-1403) سلطانا للدولة العثمانية، وتمت مبايعته في (اق سنجاق) (الخيمة البيضاء)، في 16 حزيران 1389، فكانت اول اعماله التخلص من اخيه يعقوب خنقا مبررا عمله هذا بالحرص على وحدة البلاد، ولاسيما أن حادثة صاووجي كانت ما تزال ماثلة امامهم وبعمله ذلك بدأ تقليد - وليس تشريع - قتل الاخوة في الدولة العثمانية(مصطفى، 1983، ص40).

ولقب السلطان بايزيد الاول بـ(يلدرم) أي: (الصاعقة)؛ لسرعته في الانتقال من مواقع القتال ففي عام 1392، تمكن من تحقيق الانتصار في اوربا (الصرب ، ولاشيا) وما أن وصلت اليه الاخبار بتمرد الامارات التركمانية، حتى تحرك على جناح السرعة في عام1393، الى الاناضول وقضى على ذلك التحالف ومن ثم تابع حروبه في اوربا على طول الحدود الشمالية والشمالية الغربية حتى وصلت قواته في العام ذاته الى بلغاريا ثم الى الاناضول في عام1394 وألحق هزيمة اخرى في الحملة الصليبية الجديدة على بلاد اسيا في عام 1396(دحلان، 1968، ص102).

وأغار تيمور بن تاراغاي المعروف باسم تيمورلنك (Tamerlane) أي: تيمور الأعرج، المغولي بجيوشه الجائرة على بلاد اسيا الصغرى (الاناضول) عام 1402، فسيطر على بلاد سيواس بارمينيا واخذ ابن السلطان المدعو ارطغرل اسيرا وقطع رأسه ولذلك جمع السلطان بايزيد قواته وسار لمحاربة تيمورلنك فتقابل الجيشان في سهل انقره في 20 تموز من العام نفسه من شروق الشمس الى بعد غروبها وظهر السلطان شجاعة كبيرة غير أن ضعف قواته بسبب فرار فرق ايدين ، ومنتشا ، وصاروخان وكرميان وانضمامها الى جيوش تيمولنك ، وبقاء القليل من القوات الانكشارية اضطره الى الهرب فأسر هو وابنه موسى فيما فر ابناه سليمان ، ومحمد وعيسى ولم يعثر على أي اثر لابنه مصطفى(بروكمان، 1977، ص422).

ووضع تيمورلنك اسيره السلطان في قفص من حديد حتى مات كمدا وحزنا في 9 اذار عام 1403، وبوفاته تجزأت الدولة العثمانية الى عدة امارات صغيرة ومتناحرة لتتحول تلك الدولة الى (جسد بلا رأس)، إذ استعادت الامارات التركية (قسطموني، وصاروخان، وكرميان، وايدن، ومنتشا، وقرمان) بالتعاون مع تيمورلنك نفوذها السابق واستقل البلغار والصرب والولايشيون ولم يبق تحت راية العثمانيين سوى عدد قليل من المناطق ومما زاد الطين بله عدم اتفاق ابناء بايزيد على تنصيب احدهم سلطانا بل ادعى كل منهم احقيته بالسلطنة وحارب كل منهم الاخر مستجدين بتيمورلنك الذي وجد في ذلك فرصة مناسبة للقضاء على الدولة العثمانية(عطا، 1946، ص179).

واستبد الامير سليمان بمدينة ادرنة ولأجل أن يستظهر على اخوته عقد حلفا مع الامبراطور البيزنطي مانويل الثاني (Manuel II) (1391-1425) وعده فيه بالتنازل عن سلاطنته التي تقع على ساحل بحر ايجة وبعض المدن في سواحل البحر الاسود ولإتمام اواصر ذلك الحلف تزوج احدى قريبات الامبراطور، وأرسل اخاه الاصغر قاسم الى القسطنطينية كرهينة لدى الامبراطور وعقد اتفاقية مع حاكم الصرب استيفان لازار (Stephan Lazar) (1389-1427) عام 1403، ومع البندقية وجنوة ورودس (عطا، 1946، ص180).

ومن جانب اخر التجأ عيسى بمن معه من الجند الى بورصة وبدأ يدعو لنفسه فيها في حين فر محمد (السلطان محمد جلبي فيما بعد) الى جبال الأناضول بعد معركة انقرة وبدأ من هنالك يحارب تيمورلنك ، وخلص منه توقعات واماسية (في الأناضول الوسطى) ودعا لنفسه بهما، وهاجم محمد أخاه عيسى وهزمه في عدة مواقع، التجأ على إثرها إلى القسطنطينية، ثم لم يلبث سليمان أن هاجم أخاه محمد وطرده من بورصة عام 1404، ثم من انقرة عام 1405، وهنا حاول محمد أن يصفى مشاكله مع الامارات التركية في الأناضول فخلص أخاه موسى من أسر امير كرميان، حتى يتفرغ بعد ذلك لقتال أخيه سليمان الذي قتله موسى خارج اسوار أدرنة غير أن موسى تمرد على أخيه محمد واستقل بحكم الروملي واستعان بالصربيين، وحاصر القسطنطينية؛ كي يتسنى له بعد ذلك أن يصبح سلطانا من آل عثمان فاستنجد الإمبراطور البيزنطي بمحمد جلبي، الذي أسرع لمحاربة أخيه حتى رفع الحصار عنها، وتحالف معهم ضد أخيه، فقاتله عام 1410، من دون نتيجة، حتى صفي مشاكله في الأناضول، واستجمع قواه، ليلتقي بأخيه موسى في معركة عين سهل جامولي قرب صوفيا (عاصمة بلغاريا حاليا) عام 1413، فانتصر عليه وقتله خنقا في معسكره (Creacy, 1961, p.53).

وسرعان ما أفاقت الدولة العثمانية من آثار هزيمة أنقرة، فعلى الرغم من صغر سن محمد الأول أصغر أبناء بايزيد سنا، فإنه تغلب على إخوته، وأصبح في عام 1413، السلطان الوحيد لدولة موحدة، إذ أقر معظم الأمراء الصغار في الأناضول والروملي بسيادة محمد جلبي (1413-1421) عليهم بعد مقاومة قصيرة، أظهر فيها الكثير من الحكمة والحزم، و تمكن من الانتصار على أمير اسفنديار و قرمان، وحاكم ازميز، وألزمهما بالتعهد والقسم على عدم الخروج عليه مرة أخرى، وعقد صداقة مع أمير قسطنطيني ليعيد الهدوء إلى الأناضول وليتفرغ بعد ذلك لمشاكل الروملي (ليبب، 1967، ص45).

وحاول السلطان محمد جلبي أن يحافظ على حدود دولته بإيثار السلام و مصادقة الإمبراطور البيزنطي وتقديم بعض التنازلات له، وقد استقبل سفارات من حكام ولاشيا، وألبانيا

وعقد معاهدة صلح مع البندقية عام 1416، أجازت للأخيرة التجارة في أراضي العثمانيين، وعقد صلحا آخر مع المجر لأربع سنوات (1416-1420)، ودل ذلك على أن السلطان حاول أن يجنب نفسه ودولته أية حرب تجلب له المزيد من المشاكل، ولاسيما أنه كان بحاجة ماسة -في تلك الحقبة- إلى بث الهدوء والاستقرار في كيان دولته التي اتعبتها وانهكتها الحروب الأهلية (مؤنس، 1938، ص46).

ولم يكد السلطان ينتهي من تثبيت أركان دولته حتى تمرد عليه أخوه مصطفى، الابن الخامس لبازيد، الذي اختفى بعد معركة أنقرة إلا أن السلطان تمكن من أن ينهي تلك المشكلة بأن اتفق مع الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني، الذي ساعده في حركته، على أن يبقى أخاه محجوزا لديه، وأن يخصص له راتبا سنويا؛ لئلا يقوم بأي نشاط معاد له، وكان ذلك التمرد الذي حدث عام 1419، آخر الفتن الداخلية التي شهدتها الدولة العثمانية على عهد السلطان محمد جلبي (المحامي، 1977، ص54).

وأخفى الوزراء خبر وفاة السلطان محمد جلبي عام 1421، لحين وصول ابنه مراد والذي عرف بمراد الثاني (Murad II)، من أماسيا، ليتسلم مقاليد الحكم وكان يبلغ من العمر الثامنة عشر، وقد تسلمها بعد أحد وأربعين يوما، ليصبح سادس سلاطين آل عثمان، وافتتح عهده بإبرامه الصلح مع أمير قرمان من جهة، والمجر من جهة أخرى، ولمدة خمس سنوات وعلى ما يبدو فإن مبادرة الصلح جاءت من طرف مراد الذي أرسل بعض الهدايا إلى أمراء المناطق التي تمردت عليه حال توليه السلطنة، مستغلة صغر سنه، وكانت هذه المناطق هي قرمان، ومنتشاء وأيدين، وصاروخان، فضلا عن أنه واجه في بداية حكمه مشكلة أكبر، تمثلت بحركة دوزمه مصطفى أي: (مصطفى الكذاب أو الدعي) ابن بازيد، الذي نفى المؤرخون نسبه لبازيد، واتهموه بالكذب وقد بدأت تلك المشكلة حينما طلب منه الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني، أن يتعهد له بعدم محاربته وأن يسلمه اثنين من إخوته تأمينا لهذا التعهد، وهدده بإطلاق سراح عمه مصطفى ابن بازيد، ولما لم يجبه مراد الثاني إلى طلبه، أخرج مصطفى من منفاه، وامده بقوة عسكرية بضمنها عشرة مراكب حربية حاصر بها مدينة عاليبولي، وسيطر عليها ثم تقدم إلى أدرنة يقسم من قواته، فتصدى له الصدر الأعظم إلا أن دوزمة مصطفى ألقى بعسكر العثمانيين خطبة بين فيها أحقيته بحكم الدولة العثمانية من ابن أخيه السلطان مراد الثاني، فأطاعه بعض القوات وقتلوا الصدر الأعظم (قازان، 1992، ص33).

لكن مراد الثاني سار إليه والتقى به عند نهر أولوباد، وانتصر عليه بعد أن استمال عددا من قادته فسلمه جنوده إلى ابن أخيه الذي أمر بشنقه وبعد القضاء على هذه الحركة، أوفد مانويل

الثاني بعثة إلى السلطان مراد؛ ليعتذر له عما حدث غير أن الخسائر التي واجهتها الدولة لم تكن لتغتفر من قبل السلطان الذي كان مصمما على الانتقام من بيزنطة، إذ جهز جيشا، وحاصر القسطنطينة في آب عام 1422، لكنه سرعان ما اضطر إلى رفعه، وانسحب عنه؛ لخروج أخ له عليه واسمه مصطفى، والذي تمكن من أن يستولي بنفسه بمساعدة من قبل الإمبراطور البيزنطي، إلا أن السلطان مراد انتصر عليه وأمر بشنقه؛ لإخماد الفتنة (قازان، 1992، ص34) .

وما كاد السلطان مراد الثاني بعد الصلح مع بيزنطة في تموز من العام 1444، حتى فجع بخبر وفاة ابنه البكر علاء الدين الذي كان يحبه حبا شديدا، فحزن عليه وكثرت همومه، وزهد في الدنيا والملك، وتنازل عن السلطة لابنه محمد الثاني وكان أنذاك في الثاني عشر من عمره ولم يكن السلطان مراد الثاني يرى فيه القدرة والقابلية على تولي أمور السلطنة والملك لذا احاطه بمجموعة من أهل الرأي والنظر، من وزراء ومستشارين من ذوي الخبرة والكفاءة الجيدة، لتسيير أمور الدولة بكل هدوء ونظام، وكانت الأعباء الملقاة على عاتق السلطان محمد الثاني وهو ابن الثانية عشرة أكبر من قدرته، وكان وزراؤه يدركون مدى الخطر الذي يحيط بالدولة العثمانية، فأجمعوا -بعد مشاورة السلطان محمد- على عودة والده مراد الثاني إلى السلطنة والقيادة من جديد، وبعد أن استطاع الجيش العثماني بقيادة السلطان مراد الثاني أن يحقق الانتصار على الجانب الأوربي في معركة وارنه في التاسع من تشرين الثاني عام 1444، عمل السلطان مراد الثاني خلال عام 1451، على تهيئة الأجواء لابنه محمد الثاني كي يأخذ البيعة له من رجال الدولة، لذا تجده قد بالغ كثيرا في الاحتفال بزواج ابنه محمد من ابنة أمير إمارة آل قرمان لثلاثة أشهر مستمرة، وكانت أكثر الأعراس أبهة وفخامة، وكان هدفه من ذلك أخذ البيعة لابنه محمد الثاني، وبعد شهر واحد من انتهاء مراسيم العرس توفي مراد الثاني فجأة في 9 شباط عام 1451 (المحامي، 1977، ص58).

المبحث الثاني: إصدار التشريع والآثار المترتبة عليه

بقيت مشكلة وراثة العرش من المشاكل التي رافقت الأسرة الحاكمة العثمانية، إذ ابتداءً السلطان محمد الثاني (1451-1481) عهده بسلسلة من الإجراءات في ادارته، كان في

مقدمتها، بحسب ما ذكره غالبية المؤرخين، إصداره الأوامر بقتل أخيه الرضيع أحمد، وإرجاع والدته الرضيع الأميرة مارا الصربية إلى والدها؛ خوفاً من أن ينازعه الملك، وحينما خشي السلطان سخط الناس لفق تهمة قتله إلى أحد رجال الدولة وهو علي بك اورانوس وأمر بقتله ليظهر كمن اقتص للأمر المقتول (قازان، 1992، ص37).

ولم يكن قتل الأخوة عند تولي العرش معروفاً في العهود الإسلامية السابقة لعهد الدولة العثمانية، إذ إن الشريعة الإسلامية نهت عن قتل أي شخص من دون سبب، مهما كان ذلك الشخص، قال تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا (92)) (سورة النساء، الآية 92)، وقوله تعالى (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون (151)) (سورة الأنعام، الآية 151)، مما يؤكد على أن الشريعة الإسلامية تعد القتل المتعمد من الكبائر.

وتمثلت شرعة القتل في قيام رجال الدين في ذلك الوقت بإصدار فتاوى للسلطين العثمانيين بقتل الأبناء والأخوة حتى يضمنون استقرار نظام الحكم، والقضاء نهائياً على أي احتمالية لتمرّد أي من تلك العناصر ومطالبتها بالسلطنة، ووأد أي محاولة للقيام بهذا الأمر في مهدها، ظهرت أولى الاشارات التي تجيز لسلطين آل عثمان بقتل اخوتهم، كانت في عهد السلطان بايزيد الأول، رابع سلطين الدولة العثمانية، إذ إن بداية تقليد قتل الإخوة الذي برره الفقهاء كانت في عهده، وما لبث أن أصبح بمثابة قانون للدولة في عهد السلطان محمد الفاتح، وعلى الرغم من أنه ينم عن القسوة الشديدة، فإنه حقق الهدف المرجو منه، إذ لم تتأثر الدولة العثمانية بالصراعات الأسرية لمدة خمسة قرون، وجاء تقنين أو شرعة قتل الإخوة والأبناء من خلال القوانين التي وضعها السلطان محمد الفاتح لإدارة شؤون الدولة، وتناولها البروفيسور أحمد آق كوندز. رئيس قسم الدراسات العثمانية بالجامعة الإسلامية في روتردام ، والبروفيسور سعيد أوزتورك، المتخصص في التاريخ الاقتصادي، في كتابهما "الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب" ، توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، إذ أورد كوندز نص المادة القانونية التي وضعها السلطان محمد، والتي عرفت بمجموعة قوانين نامة*، تختص بجواز قتل الأخوة وجاء فيها: "إذا تيسرت السلطنة لأي ولد من أولادي فيكون مناسباً بقتل إخوته في سبيل تأسيس نظام العالم، وقد أجاز هذا معظم العلماء، فيجب العمل به"(كوندز وأزتورك، 2010، ص52)؛ لأن وجود الأخوة - بحسب اعتقاده - من العوامل التي تثير الفتنة بين المسلمين، وقد أقر أهل الفتوى ذلك العرف وعلنوا أنه لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فأصبحت سنة عند سلطين آل عثمان؛ لاعتقادهم أن فيه سلام الدنيا والعالم .

وحاول الكثير من الباحثين والمؤرخين الأتراك نفي تلك التهمة عن الدولة العثمانية، والتشكيك في صحة نسب تلك القوانين إلى السلطان محمد الفاتح؛ نظرا لما شعروا به من مخالفتها للشرعية الإسلامية التي كانت تحكم بها الدولة العثمانية، ومن بين أولئك الباحثين، بحسب ما ذكر كوندز، الخبير القانوني التركي، همت بركي، الذي شدد على زيف القوانين العثمانية "عثمانلي قانون نامه لري" إذ ذهب بركي إلى أن تلك القوانين مدسوسة على السلطان محمد الفاتح، من قبل أعداء الدولة العثمانية من الغربيين، وكانت منطلقاته في هذا الصدد، مخالفة قانون قتل الأخوة للشرعية الإسلامية (كوندز وأزتوك، 2010، ص 53).

إلا أن "قضية قتل الإخوة والأبناء" موجودة وأمر واقع في تاريخ الدولة العثمانية، وهناك العديد من الحوادث التي دلت على وجود ذلك القانون، الذي لاقى دعما من رجال الدين الذين أفتوا بشرعية تنفيذ تلك الجريمة، وكانت لهم منطلقاتهم الشرعية في ذلك الأمر، وأن السبب الرئيس لوجود ذلك التشريع هو وأد الفتنة ومحاولة تثبيت أركان الدولة، وعلى الرغم من الأسانيد الشرعية التي حاول أصحاب نظرية صحة قوانين محمد الفاتح أن يسوقوها للتسويق لتلك الأفعال، إلا أنه أثار الخلاف حول نسب قانون قتل الأبناء إلى السلطان محمد الفاتح من عدمه، جدلا شرائعيًا، ففي الوقت الذي ذهب الفريق الرافض لصحة ذلك القانون إلى مخالفته للشرعية الإسلامية، اجتهد الفريق المؤيد لصحة نسب ذلك القانون في إيجاد الدلائل الشرعية التي تؤيد وتبرهن على عدم مخالفة القانون لصحيح الدين، واعتمدوا في ذلك الأمر على المذهب الحنفي، وعقوبات الحدود في البغي، وبالأخص "الخروج على الحاكم"، فضلا عن العقوبات التعزيرية، التي فتحت الباب واسعا أمام السلاطين في أعمال القتل بأبنائهم وأخوتهم والمقربين منهم بهدف الحفاظ على السلطنة (أوغلو، 1999، ص 21).

ومن أشهر المؤرخين الأتراك الذين أقرروا بصحة نسب ذلك المبدأ إلى السلطان محمد الفاتح، هو المؤرخ عبدالقادر أوزجان، وبحسب البروفيسور كوندز، وما ساقه في كتابه، لتبرير قتل الإخوة والأبناء، فإن العقوبات في الإسلام تحوي الحدود وعقوباتها مثل: عقوبة السرقة قطع اليد ... إلخ، وفي حال سقوط أي شرط من شروط اكتمال الجريمة، يكون هناك عقوبة التعزير التي يضعها أولو الأمر، فمثلا لا يطبق حد الزنا وهو الرجم إذا لم يتوافر 4 شهود، فإن توافر ثلاثة فقط، لا يترك المتهم من دون عقاب، بل يتم اللجوء لعقوبة التعزير التي يقررها أولو الأمر، وفيما يتعلق بعقوبة قتل الأبناء والإخوة، يمكن تأطيرها شرعيا في تطبيق وإقامة حد البغي "ويقصد العصيان ضد الدولة" وجريمة العصيان تندرج ضمن عقوبات الحدود في الإسلام تحت

عنوان "حد البغي" وعناصرها هي القيام بالعصيان والتمرد ضد الإمام أو السلطان ومحاولة الاستيلاء على الحكم باستعمال القوة "المغالبة" (كوندز وأزتوك، 2010، ص54).

وفي ذلك الإطار عد فقهاء الدولة العثمانية ومشروعها كل تمرد على الأوامر السلطانية وكل إخلال بالأمن العام نوعاً من العصيان وصنفوا الحركات الرامية إلى نشر الفوضى في البلاد على أنها "فساد بالسعي وجريمة بغي، وأوضحوا أن عقوبة تلك الجريمة القتل، حتى لو كان الفاعل شقيق السلطان أو ابنه.

ومهما يكن من أمر، استفحلت مشكلة وراثة العرش، في أواخر أيام السلطان الفاتح، بعد وفاة ابنه البكر وولي عهده الأمير مصطفى عام 1474، ولأسيما أن السلطان لم يقرر من سيخلفه مما أدى إلى اختلاف ولديه بايزيد وجم بشأن ولاية العهد ولعل السبب يعود في ذلك بالدرجة الأولى إلى رغبة كل منهما في الحصول على الحكم، فضلاً عن وجود حالة من الانقسام السياسي بين قادة الدولة وأعيانها التي انقسمت إلى كتلتين مثلت الكتلة الأولى الطبقة الأرستقراطية القديمة، في حين مثل التكتل الآخر الطبقة الجديدة من الدوشرمة التي عملت على دعم وتحريض الأميرين ولأسيما أن توجهاتها السياسية كانت متطابقة مع توجهات كلا الأميرين، إذ كان الأمير بايزيد راغباً في الإقلال من الحروب وكانت طبقة الدوشرمة متعبة من تلك الحروب فوجدت الظهير والسند في هذا الأمير، في حين حصل الأمير جم على دعم الطبقة الاستقرائية من العائلات العثمانية التي كان لها باع طويل في سياسة الدولة العثمانية فضلاً عن مكانتها الكبيرة (أوغلو، 1999، ص22).

وبعد وفاة السلطان محمد الثاني في 3 أيار من عام 1481، جلس ابنه الأكبر بايزيد الثاني على عرش الدولة العثمانية الذي كان - إبان حكم محمد الفاتح - حاكماً على أماسيا (شرق ازميز)، في حين كان أخوه الأصغر جم حاكماً على لواء قرمان، ولم تكن تولية بايزيد الثاني (1481-1512) لعرش الدولة العثمانية سهلة، بل رافق ذلك صراع مرير وطويل مع أخيه الأصغر جم، فقد بادر الصدر الأعظم محمد باشا قرمان إلى إخفاء نبأ وفاته لأطول مدة ممكنة؛ وذلك لإخبار جم بوفاة والده، وتمكنه من الوصول إلى العاصمة لتسلم العرش قبل أن يتمكن بايزيد الثاني وأعوانه من السيطرة على مقاليد الحكم من جهة، ومن ناحية أخرى كي يمنع حصول أي تمرد في صفوف القوات الانكشارية (أرسلان، 1998، ص115).

ومع كل تلك الإجراءات والتدابير لم يكتب لمساعي الوزير القرمانلي النجاح، فسرعان ما انتشر خبر وفاة السلطان محمد الفاتح في معظم معسكرات الانكشارية، الذين قرروا اعلان التمرد والعصيان، وثاروا على الصدر الأعظم وقتلوه مع عدد من أعوانه ونهبوا داره، ولم يكتفوا بذلك بل

هاجموا بعض المحلات ومنازل أثرياء المدينة ونهبوها، ونصبوا في 4 أيار عام 1481، كوركود ابن بايزيد الثاني سلطانا لحين حضور والده (أزتونا، 1988، ص185).

ومما تقدم يتبين لنا، أن الصراع حول عرش السلطنة قد فصح المجال أمام كبار رجال الدولة والقوات العسكرية إلى التدخل في شؤون السلطنة، وفي تولية السلاطين الذين يتوافقون مع مصالحهم، ويحققون مطالبهم، فما أن وصل بايزيد الثاني إلى سواحل استانبول حتى تقدمت قوارب الانكشارية وأحاطت بسفينته التي كانت تقله، وقبل أن ينزل من مركبه تقدم الانكشارية بطلب يقضي بإقالة احد الوزراء، ويدعى مصطفى باشا، وتعيين اسحاق باشا مكانه فاستجاب بايزيد الثاني لطلبهم، ولدى وصوله إلى السراي السلطاني، تقدم الانكشارية أمام السراي وطالبوه بأمرين آخرين وهما: إصدار العفو العام عن كل الجرائم التي اقترفوها بحجة أن ذلك كان لمصلحة السلطان (المحامي، 1977، ص68)، فضلا عن مطالبتهم له بإغداق الأموال عليهم، تعبيرا عن سرورهم بتقلده الحكم، ولم يكن بوسع السلطان بايزيد الثاني إلا أن يستجيب لمطالبهم، فغفى عن جرائمهم، واغداق عليهم الأموال، ثم جلس على عرش السلطنة في ٢١ أيار عام 1481 (قازان، 1992، ص41).

أما الأمير جم الذي فقد فرصته في الحصول على الحكم، ولم يعلم بنبا وفاة والده، إلا بعد اربعة ايام من ذلك، واعلن تمرده وحاول بكل الوسائل كسب مؤيدين له؛ كي يتسنى له بعد ذلك الوصول إلى عرش السلطنة، ولو كان على حساب وحدة الدولة، لذا أعلن نفسه سلطانا على الأناضول عام 1481، وأمر بذكر اسمه في خطبة الجمعة، وضرب اسمه على النقود واتخذ من مدينة بورصة مقرا له بعد أن تغلب على الانكشارية الموجودين فيها، والتف حوله عدد كبير من اتباعه (أزتونا، 1988، ص186).

وهكذا أصبح للدولة العثمانية سلطانان في وقت واحد، بايزيد الثاني في اسطنبول، وجم في بورصة، الذي بعث إلى اخيه يطلب منه الصلح، ويعرض عليه اقتسام الدولة إلى شطرين، الأسويي ويكون من نصيب جم، والأوربي ويكون لبازيد الثاني، وجاء عرضه بعد أن علم بتقدم قوات السلطان بايزيد الثاني باتجاه بورصة، فحاول مرة أخرى أن يجد حلا للأزمة القائمة بينهما وذلك بتكليف عمتهم سلجوق خاتون التي تحظى باحترام العائلة المالكة، بأن تتراأس وفدا ضم كبار العلماء وذلك في 14 حزيران عام 1481، إذ التقت سلجوق خاتون السلطان بايزيد في معسكره، وطلبت منه أن يقبل بعرض أخيه جم؛ تجنباً للحرب بين الأخوين وحققا لدماء المسلمين غير أن بايزيد رفض مقترحات الوفد، على الرغم من تقديره العالي لعمته وللعلماء، مبينا لهم أن لا أرحام بين الملوك (قازان، 1992، ص42).

ولم يبق أمام الأخوين، سوى الخيار العسكري، فزحف بايزيد الثاني باتجاه أخيه جم، ودارت رحى معركة بينهما في منطقة (يكي شهر) في الأناضول في 20 حزيران من العام نفسه انتهت بهزيمة جم وفراره جريحا إلى قرمان ثم إلى قونية التي وصلها في 25 حزيران، وبعد ثلاثة أيام قرر ترك مدينة قونية بعد أن علم باتجاه قوات بايزيد الثاني لها، وكانت المدينة أضعف من أن تواجه تلك القوات وأقام الأمير جم في مدينة أدنة التي كانت تابعة للدولة المملوكية، وخلال إقامته فيها، اتصل بالسلطان المملوكي الأشرف قايتباي (Qaitbay Ashraf) (1467-1496) وطلب منه السماح له بدخول مدينة حلب، فوافق الأخير على طلبه، واستدعاه إلى القاهرة بشرط اصطحاب عدد قليل من جنوده، وعلى ما يبدو أن السلطان المملوكي، وجد في مسألة تقديم العون والمساعدة للأمير جم وسيلة للضغط على السلطان بايزيد الثاني، إذ أمر السلطان المملوكي بتنظيم احتفال كبير لاستقباله خرج فيه الوزراء والأمراء ودخل جم في موكب مهيب، وخصص له قصرا لإقامته مع أسرته (الشناوي، 1969، ص 671).

وقرر السلطان بايزيد الثاني سحب قواته إلى العاصمة اسطنبول، بعد أن وصلت إليه أخبار وصول أخيه جم إلى القاهرة غير أن القوات الانكشارية حاولت استغلال ذلك الصراع ما بين الأخوين، إذ طلبت من السلطان بايزيد الثاني أن يأذن لهم بنهب مدينة بروسه، بحجة الانتقام لموقف أهلها المؤيد للأمير جم، فلم يقبل السلطان بذلك، عندها عزم الانكشارية على التمرد فاضطر السلطان أن يمنح كل فرد منهم مبلغا من المال فهدأوا ونجت بروسه من الخراب (أرسلان، 1998، ص 117).

ومكث الأمير جم في القاهرة أربعة أشهر، ثم قصد الأراضي المقدسة وذلك لأداء فريضة الحج من جهة، وللحصول على الدعم، والاعتراف بأحقية في الحكم من قبل اشراف مكة والحجاز ولما لهم من المكانة والهيبة في العالم الإسلامي من جهة أخرى، ولما عاد إلى مصر بعث السلطان بايزيد الثاني برسالة اليه جاء فيها " بما انك اليوم قمت بواجباتك الدينية في الحج فلماذا تسعى إلى الأمور الدنيوية من حيث الملك كان من نصيبي بأمر الله فماذا تقاوم ارادة الله ؟ " (أصغر، 2002، ص 82) ، فرد عليه الأمير جم برسالة " هل من العدل أن تضطجع على مهد الراحة والنعيم وتقضي أيامك بالرغد واللذات وأنا أحرم من اللذة والراحة وأضع رأسي على الشوك " (أصغر، 2002، ص 83).

وطلب الأمير جم من السلطان المملوكي قايتباي أن يأذن له بالعودة ومقاتلة أخيه السلطان بايزيد، فأذن له السلطان المملوكي وزود بالقوات والأموال، فوصل إلى حلب في 6 أيار عام 1482، وبعد أن جمع اعوانه سار جم لمحاصرة قونية، غير أن القوات العثمانية تمكنت من

التصدي لها، ومني جم بهزيمة أخرى بالقرب من انقرة في 8 حزيران من العام نفسه، وبعد أن ضاقت به السبل وصل إلى جزيرة رودس في 20 تموز من العام نفسه وكانت هذه الجزيرة تحت سيطرة فرسان القديس يوحنا الأورشليمي وخلال مدة اقامته في رودس، أرسل السلطان بايزيد الثاني وفدا إلى رئيس الفرسان يحمل عرضا، يقضي بإبقاء الأمير جم لديه، وطلب منه ابعاده عن جزيرة رودس لكونها قريبة من حدود الدولة العثمانية (أرسلان، 1998، ص118)، مقابل ذلك تعهد السلطان بدفع مبلغ من المال سنويا مقداره (45000) ليرة ١ دوكا ذهبية (أزتونا، 1988، ص187)، وبعدم التعرض لجزيرة رودس طيلة حياته، فقبل رئيسهم بذلك وأوفوا بعهدهم للسلطان العثماني حتى أنهم لم يقبلوا بتسليمه إلى ملك المجر، أو إمبراطور ألمانيا اللذين طلبا اطلاق سراحه ليستعمله أداة لإضعاف الدولة العثمانية، بل ارسله رئيس الرهينة إلى فرنسا ووضع في مدينة نيس، ثم في شمبيري، وبقي ينقل من بلدة لأخرى لمدة سبعة أعوام وفي عام 1489، سلمه رئيس الرهينة إلى البابا انتو سان الثامن (Anto Sniu VIII)، الذي اتصل به بايزيد الثاني، وطلب منه ابقاء الأمير جم عنده، مقابل أن يدفع له ما كان يدفع لفرسان القديس يوحنا (المحامي، 1977، ص69).

وفي تلك الأثناء حاصر ملك فرنسا شارل الثامن (Charles VIII) بلاد إيطاليا، وطلب من البابا أن يسلمه الأمير جم ليستخدمه أداة ضغط على الدولة العثمانية، فسلمه اليه، إلا أن الروايات التاريخية ذكرت بأنه - أي: البابا - دس له السم قبل تسليمه اليه، وقد توفي اثناء مصاحبته للقوات الفرنسية في مدينة نابولي الإيطالية في 14 شباط عام 1495، بعد أن قضى ثلاثة عشر عاما في حالة شبيهة بالأسر خارج بلاده (المحامي، 1977، ص70).

ومن جانب آخر، طيلة مدة الصراع ما بين الأخوين، تعرض السلطان بايزيد الثاني إلى الكثير من الابتزاز من البلاد المجاورة لدولته، أو من عدد من الدول الأوربية فضلا عما انفقته من الأموال التي حملت الخزينة العثمانية أعباء مالية ثقيلة بلغت أكثر من ستمئة ألف قطعة ذهبية، كانت تتفق على حجز الأمير جم، عدا الذي خصص لقتله والتخلص منه نهائيا، وكذلك الهدايا التي كانت ترسل إلى البابا والمساومات الأخرى لإطلاق سراح الأسرى النصارى لدى الدولة العثمانية، تلك الأمور مجتمعة أضعفت بشكل كبير نظام حكم بايزيد الثاني، حتى أن عهده لم يشهد أي حروب أو فتوحات، بل كانت أغلبها على التخوم لصد هجمات المعتدين، وإن حصلت وقائع لم تكن لتحقيق أية نتائج ايجابية في حدود الدولة العثمانية، وقد أشار أحد المؤرخين إلى أن بايزيد الثاني كان ضعيفا وأن الذي جاء بعده مثل ضعفه لتقدم انحطاط الدولة العثمانية زمنا طويلا (أصغر، 2002، ص93).

وسرعان ما تجدد الصراع من جديد ما بين ابناء بايزيد الثاني وهم (أحمد، وكوركود، وسليم)، وكان أحمد أكبر ابنائه وأحبهم إلى قلبه، فضلا عن أنه يتمتع بشعبية كبيرة بين الأعيان والأمراء لطبعه الهادئ، وعلمه، واعتداله، حتى أن بعض المصادر عدته ولي العرش فضلا عن أنه كان ذا إدارة قديرة، استطاع أن يكسب حب رعيته، إلا أنه واجه معارضة شديدة من الانكشارية؛ بسبب الهزائم التي مني بها لدى قيادته لها في الأناضول (Creacy, 1961, p.55).

أما كوركود فكان محبوبا من قبل العلماء وحظي بتأييدهم، إذ نشأ في بلاد جده السلطان محمد الفاتح، فكان ميالا للشعر والعلم والموسيقى، وملك معرفة واسعة في العلوم الإسلامية فضلا عن أنه وجه عناية كبيرة للبحرية العثمانية، فحظي بشعبية كبيرة بين أوساطها التي لم تكن تتمتع بنفوذ كبير في الدولة مقارنة مع القوات البرية، لذا فهو كان غير مرغوب فيه من قبل كبار ضباط الانكشارية الذين عدوه غير جدير بالعرش العثماني (Shaw, 1976, p.70).

أما سليم الملقب بـ (ياوز) أي: الرهيب أو الشديد؛ لقوة طبعه فقد كان أقدر إخوته على تسيير سفينة الدولة إلى بر الأمان، إذ كان على اطلاع واسع في الأمور السياسية مع حسن بلاء في الحرب، لذا نال تأييد الجيش الذي كان ينظر إليه على أنه الأمل المرتجي في بعث النشاط الحربي للدولة العثمانية ودفع حركة الفتوحات إلى الأمام ونيل الغنائم وقد خشي بايزيد الثاني اختلاف أولاده، ففرق بينهم، وذلك بتعيينهم على ولايات الدولة، إلا أن ولده سليم لم يرض بولايته على طرابزون (على البحر الأسود) فطلب من والده إحدى ولايات أوربا، ولما لم يقبل السلطان بذلك لذا جمع سليم جيشا لمحاربة والده، الذي اضطر أن يرضخ للأمر الواقع، فعينه على إحدى ولايات بلغاريا، غير أن سليم طمع في أكثر من ذلك، إذ أعلن نفسه سلطانا على ولاية أدرنة، فأرسل والده جيشا لمحاربته ففر إلى بلاد القرم (ماتران، 1993، ص 207).

وعقد الانكشارية في 6 آذار 1512، وتجمع في استانبول وشارك في هذا التجمع الوزراء مع كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين، وشاركت كذلك فرق الفرسان، فبلغ عددهم أكثر من اثني عشر ألفا، سار المجتمعون إلى مقر السلطان بايزيد الثاني، وطلب قادتهم مقابلة السلطان كي يعزل نفسه، ويجلس ابنه سليم مكانه، فاضطر السلطان تحت الضغط أن يتنازل لابنه سليم الذي استدعي إلى العاصمة استنبول بصورة رسمية (العدول، 2004، ص 28)، وأقام الانكشارية تجمعا حافلا لاستقبال السلطان الجديد سليم، الذي ألقى خطابا جاء فيه "عندما أصبح سلطانا، لن أمكث في القصور بل سأخرج إلى فتح الممالك، وستتعبون في عهدي أكثر مما تترتاحون فإذا كان مثل هذا التعب يناسبكم فاقبلوني سلطانا أما إذا اردتم اللهو والراحة فإن السلطان

أحمد يقف هناك" (العدول، 2004، ص29)، ودل ذلك على أن السلطان سليم حاول أن يكسب الانكشارية بإغرائهم بما ستدر عليهم تلك المعارك والحروب من غنائم وغيرها. وفي 8 آذار من العام نفسه، عزل السلطان بايزيد الثاني عن عرش الدولة العثمانية، وجلس السلطان سليم مكانه وأصدر مرسوماً لأجل تثبيت أخويه أحمد، وكوركود على الأقاليم التي كانت تحت أيديهما، فقبلاً بذلك المرسوم كنوع من الرضى على جلوسه على عرش السلطنة إلا أن سرعان ما خرج أحمد الذي كان حاكماً على أماسيا على أخيه السلطان سليم، فسيطر على بورصة، وفرض على أهلها الضرائب الباهظة، فترك السلطان سليم ابنه سليمان في العاصمة اسطنبول، وتوجه بحملة عسكرية كبيرة من سبعين ألف مقاتل في البر، وحملة بحرية مؤلفة من مئة وخمسين مركباً، تمكن من خلالها السيطرة على بورصة، غير أنه لم يتمكن من إلقاء القبض على أخيه أحمد الذي هرب بمساعدة أحد الوزراء، وما أن علم السلطان بخيانتة حتى أمر بقتله، وألقي القبض على أولاد أخيه الخمسة، الذين كان أكبرهم يبلغ من العمر عشرون عاماً وأصغرهم لم يتجاوز السبعة أعوام وأصدر الأوامر بقتلهم جميعاً (البیب، 1967، ص38).

وبعد وصول أخبار مذبحة الأمراء الصغار حاول السلطان سليم أن يغري أخيه كوركود بالخروج عليه، وذلك بإجبار بعض مساعديه بكتابة كتب مزيفة تغريه بالخروج على السلطان سليم، ويمنحوه الوعود بالمساندة إذا ما فعل ذلك، فجاء رد كوركود عليهم بالإيجاب (العدول، 2004، ص31)، وعلى ما يبدو أن السلطان سليم أراد أن يدفع بكوركود للخروج عليه؛ كي يعطي السند الشرعي لقتله، وتوجه السلطان سليم على وجه السرعة، بعشرة آلاف مقاتل إلى مدينة صروخان حيث مقر أخيه كوركود، الذي لم يتمكن من أن يقاوم تلك القوات، فهرب مرة أخرى، وبعد عدة أسابيع من التحري والبحث عنه، تمكن أحد القادة العسكريين الذي كلفهم سليم بالبحث عن كوركود من القبض عليه وإعدامه (العدول، 2004، ص32).

أما أحمد فجمع جيشاً من معاونيه تمكن من خلاله تحقيق بعض الانتصارات على قوات السلطان سليم، إلا أنه سرعان ما تم أسره وإعدامه في مدينة يكي شهر في 24 نيسان من عام 1513، أما ولداه مراد، وعلاء الدين، فقد هرب أحدهما وهو مراد إلى الشاه اسماعيل الصفوي (Ismail Safavi) (1500-1524) في حين لجأ علاء الدين إلى السلطان المملوكي الأشرف قانصوه الغوري (Qansuh al-Ghuri) (1501-1516)، ولما طالبهما السلطان سليم بتسليم أبناء أخيه امتنعا عن ذلك، فأسرهما سليم في نفسه، إذ كانت تلك الحادثة أحد أسباب الصراع العثماني - المملوكي (1516-1517) ولم يبق من أفراد الأسرة الحاكمة العثمانية غير ابنه سليمان (أزتونا، 1988، ص214).

وعلى الرغم من وصول الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان (1520-1566) إلى أوج مجدها، ووصول جيوشها إلى ابواب فيينا عاصمة النمسا 1529، ودخولها تبريز عاصمة بلاد فارس للمرة الثانية عام 1533، وفتح مدينة بغداد عام 1534، وتونس، والجزائر عام 1535، وبلاد اليمن عام 1555، فقد وقعت في عهده أحداث شنيعة، أصبحت علامات سوداء في تاريخ سليمان (قازان، 1992، ص 53)، إذ اتضحت مقدمات ضعف الدولة في ذلك العهد نفسه إذ وقع السلطان تحت تأثير زوجه خرم آي (الباسمة) والمعروفة في أوربا باسم روكسلانا التي تدخلت للتأمر ضد الأمير مصطفى - أكفا أبناء سليمان من زوج أخرى؛ لإفساح المجال أمام ابنها سليم لكي يرث العرش، وقد أدى قتل مصطفى في عام 1553، إلى سخط الانكشارية وشاغلي الاقطاعات في الأناضول وغيرهم، مما أدى إلى حدوث اضطراب كبير قاده رجل ادعى بأنه الأمير المقتول، وقد قضى عليها سليمان بقتل آلاف ممن اشتركوا فيها، وصادر املاك المتهمين (مصطفى، 1982، ص 102)، وأخذ يظهر وبشكل كبير تأثير نساء البلاط على السلاطين، في ادارة أمور الحكم، إذ لم تكف روكسلانا بإثارة هواجس وشكوك السلطان سليمان وقتله لابنه مصطفى، بل أرسلت إلى مدينة بورصة من يقتل ابنه الرضيع، فضلا عن أنها تمكنت من التأثير في السلطان كي يعين رستم باشا البلغاري الأصل لمنصب الصدارة العظمى، فبلغت روكسلانا أوج قوتها ونفوذها لأن رستم باشا كان زوج ابنتها وطوع أمرها (المحامي، 1977، ص 105).

وكان للسلطان سليمان ولد آخر يدعى جهان كي، وكان شديد التعلق بأخيه مصطفى فحزن عليه حزنا كبيرا وانتحر امام والده السلطان بعد أن عنفه على قتل أخيه غيلة، ولم يبق للسلطان سليمان سوى ولدين هما سليم، وبايزيد، وكان بايزيد يحمل الكثير من صفات أخيه مصطفى مثل: رجاحة العقل والشجاعة، واستقامة الأخلاق، وهو مؤهل للحكم أكثر من أخيه سليم على الرغم من أنه الأصغر في السن، لذا خشي سليم من أن يوصي السلطان بالملك لأخيه من بعده، فراح يبحث عن طريقة تخلصه منه، فاتفق مع الملا مصطفى مرعي بايزيد - بعد أن اغراه بالأموال - على التخلص منه، فكتب الملا مصطفى إلى بايزيد بأن السلطان سليمان صمم على تولية سليم من بعده على الرغم من انغماسه بالشهوات والمعاصي، فكتب بايزيد إلى أخيه سليم كتابة تعرض فيه لأبيهما السلطان، فأرسل سليم الكتاب إلى والده الذي ما أن اطلع عليه حتى ارسل بطلب ابنه - وكان حاكما على قونية - فخشي بايزيد من غدر ابيه وأظهر التمرد عليه فأرسل السلطان قوات استطاعت أن تهزمه في 31 ايار عام 1561، فتقهر إلى أماسية ثم التجأ مع أولاده إلى بلاد فارس، إذ قدم لهم الشاه طهماسب (Tahmasb) (1524-1576) الأمان

والحماية لكن الشاه لم يرع ذمتهم بل خانهم وسلمهم إلى رسل السلطان فقتلهم جميعا وهم بايزيد وأولاده الأربعة (أورخان، ومحمود، وعبد الله، وعثمان) في مدينة قزوين في بلاد فارس، ونقلتهم جثثهم إلى مدينة سيواس ليواروا الثرى، وكان لبازيزيد ابن صغير في مدينة بورصة، فخنق ودفن في جانب والده وإخوته (المحامي، 1977، ص106).

ومن مظاهر الضعف الأخرى في أواخر عهد سليمان، التي كان لها انعكاساتها السلبية على باقي السلاطين الذين تولوا من بعده، هو انسحاب السلاطين من جلسات الديوان السلطاني الذي كان يصدر القرارات المهمة للدولة، فكان السلاطين الآخرون لا يمارسون الحكم إلا بوساطة وزراء كانوا أحيانا مثالا للفساد، فضلا عن بروز سطوة الحريم، والعجز عن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تثير سخطا متزايدا مما أدى إلى حدوث القلاقل والاضطرابات في بلاد الروملي والآناضول (مصطفى، 1982، ص103).

ومن جانب آخر، فإن السلطان سليمان كان أول سلطان عثماني امتنع عن الخروج على رأس القوات للحرب، فضلا عن أنه أجاز للقوات الانكشارية التي لم تكن تخرج إلا تحت قيادة السلطان، إلى الخروج من دونه، وتحت امرة الصدر الأعظم أو قائد عسكري غيره، فكان ذلك سببا في تقاعس غالب السلاطين الذين جاؤوا من بعده في إدارة أمور الدولة والجيش، وتقضيلهم البقاء في قصورهم الباذخة مع محظياتهم وجواريهم، مما أدى بدوره إلى عزلهم عن الحياة العامة، وتسليم أمور الدولة بيد رجال المؤسسة الحاكمة من ذوي الأصول الأوربية (مصطفى، 1982، ص104).

وبعد وفاة السلطان سليمان الأول عام 1566، لم يتمكن من خلفه السلاطين الذين أتوا بعده من توسيع رقعة الدولة العثمانية، بل قدر لهؤلاء أن يبدأوا مشوار الهبوط الطويل على منحدر الضعف والانحطاط وكان أول أولئك السلاطين السلطان سليم الثاني (1566-1574) ابن خرم شاه وبتوليته تقلد سيف عثمان الأول للمرة الأولى عاهل لا يقود جيش الإسلام بنفسه، بل يمضي أوقاته في الملذات الرخيصة، بعد أن أسلافه كانوا يعضونها في تصريف شؤون الدولة، وهكذا برز بعد انقضاء عهد السلطان سليمان عدد كبير من الساسة والقادة الذين يمتلكون الخبرة والمهارة في إدارة أمور البلاد ومن أولئك الوزير محمد صوقوللي - وهو سلافي الأصل من الهرسك - الذي مارس سلطته على السلطان سليم، بدرجة تمكن فيها من أن يوقف الفوضى وأن يحافظ على روح العظمة في التخطيط والحيوية في التنفيذ وهو ما انماز به الباب العالي حتى ذلك الوقت (مصطفى، 1982، ص123).

وحاول السلطان سليم الثاني من وقت إلى آخر أن يتدخل في ادارة شؤون الدولة، واتخاذ القرارات السياسية إلا أنه قضى معظم سنوات حكمه الأخيرة بين الحريم، تاركاً شؤون الدولة في يد محمد صوقوللي، وكانت النتيجة هي بدء عهد (سلطنة الحريم) التي برزت في القرن السابع عشر، ونجد أن السلطان سليم الثاني قد تخلص عن العادة القديمة الخاصة بتدريب الأمراء العثمانيين على شؤون الادارة والحرب بإشتراكهم في حكم الولايات، ومنذ ذلك الوقت كان الأمراء يمضون حياتهم في الحريم من دون أن يكتسبوا علماً أو خبرة مما قد يفيدهم حين يتولون الحكم (المحامي، 1977، ص109).

وارتقى السلطان مراد الثالث (1575-1596) العرش العثماني بعد وفاة والده السلطان سليم الثاني، وكانت فاتحة اعماله أن أصدر امراً بعدم شرب الخمر الذي شاع استعماله أيام السلطان السابق، وافرط فيه الجنود ولاسيما الانكشارية، فثاروا ضده، مما اضطر السلطان مراد الثالث إلى التراجع عن ذلك الأمر وإباحته بمقدار لا يترتب منه ذهول العقل أو تكدير الراحة العامة، وقد أمر في الوقت نفسه بقتل إخوته الخمسة وهم: (محمد، وسليمان، ومصطفى، وجهانكير، وعبدالله)، بحسب السنة الدموية العثمانية ليأمن على ملكه من النزاع (قازان، 1992، ص57).

واشتهر مراد الثالث بميله لاقتناء الجواري، وكان من بينهن جارية من البندقية اسمها بافو سباها قراصنة البحر، ثم بيعت في السراي السلطانية، وسميت صفية؛ لأن السلطان مراد الثالث اصطفاه لنفسه وقد بلغت في قلبه مبلغاً، وتدخلت كثيراً في شؤون السياسة، وهي والدة السلطان محمد الثالث الذي تولى الحكم بعد أبيه، وأسهمت والدة السلطان مراد الثالث في اضعاف مركز ولدها، ودفع عرش آل عثمان إلى منحدر خطير، إذ عملت السلطانة الوالدة - وهو مقام كبير بحسب تقاليد الدولة العثمانية - على ابعاد ولدها السلطان عن محظيته الايطالية، بتهيئة المزيد من الحسنات لولدها السلطان، مما اضعف سلطته ونفوذه في الحكم، تاركاً شؤون الدولة بيد محمد صوقوللي الذي استمر بتولية الصدارة العظمى خلال السنوات الخمس الأولى من حكم مراد الثالث، إلى أن قتل في عام 1579، نتيجة لاحدى مؤامرات القصر، بعد أن نجح في المحافظة على هيبة الإمبراطورية العثمانية، إلا أن ضعف سلطته نتيجة لفساد محظيات سليم الثاني، ثم نساء القصر في عهد مراد الثالث أدى إلى أن يشعر العالم العثماني كله بصدمة اهتزت على إثرها اركان الإمبراطورية التي انتقلت من البلاط إلى العاصمة اسطنبول ثم إلى الولايات، وفي النهاية أحست بها الدول الأجنبية (مصطفى، 1982، ص126).

وبعد وفاة السلطان مراد الثالث عام 1596، تولى من بعده ابنه السلطان محمد الثالث (1596-1603) وهو ابن صفية الايطالية، وكان له تسعة عشر أخاً أمر بخنقهم جميعاً قبل دفن

أبيه، ودفنوا معا تجاه جامع آياصوفيا في اسطنبول، وفي أوائل حكمه سار على اثر سلفه في عدم الخروج إلى الحرب، تاركا إدارة أمور الدولة بيد وزرائه أمثال: سنان باشا، وحسن باشا، وجفاله زاده سيكالا الجنوبي الأصل، الذين استغلوا ضعف مقام السلطان لتحقيق مكاسب شخصية مما أدى إلى استشراف الفساد السياسي، والاقتصادي في أجهزة الدولة كافة، فحدثت الثورات عام 1601، في الأناضول من قبل طائفة من الجنود المستأجرين علوفه جي، أي: (المرتزقة) والسباهية الذين طالبوا بأرزاقهم ولم يكن بوسع الدولة تلبيتها؛ لأن مواردها كانت قليلة جدا، فتمردوا ونهبوا حتى تم القضاء عليهم عن طريق الانكشارية، ودل ذلك على اختلال النظام العسكري، وعدم صلاحيته للحفاظ أو للدفاع عن الدولة العثمانية من أعدائها (المحامي، 1977، ص110).

واستمر خلفاء السلطان محمد الفاتح بالسير على القانون الذي ناشدهم فيها بأن يبدأوا بقتل إخوتهم ونفذ ذلك القانون حتى أواخر القرن السادس عشر، إذ حل محله نظام آخر، والذي أصبح فيه كل الأمراء - باستثناء أبناء السلطان الحاكم - يحبسون في القصور، ويحرم عليهم كل اتصال بالعالم الخارجي ويقضون معظم حياتهم في صحبة عدد من الجواري، والعبيد، الذين كانوا يزودونهم بكل ما يستطيعون استقاءه من معلومات عن العالم الخارجي (مصطفى، 1982، ص127).

وكان السلطان أحمد (1603-1617) الذي تولى الحكم بعد وفاة والده السلطان محمد الثالث، أول من أبطل شريعة قتل الإخوة، إذ تولى الملك ولم يتجاوز الرابعة عشر، ولم يكن له أبناء، وكان له أخ مختل العقل اسمه مصطفى، لذا لم يقتله كما جرت العادة في تعاقب سلاطين آل عثمان، خوفا من انقطاع نسل اسرة آل عثمان، فتم حجزه وعزله عن العالم الخارجي في جناح خاص، داخل جناح الحريم في قصر السلطان (Uzuncarsili, 1951, p.132).

ويتبين لنا مما تقدم ، أن السلطان أحمد الأول، ألغى عادة قتل الإخوة، حينما لم يكن له ولد وحفاظا منه على سلسلة الأسرة العثمانية، وأبقى على أخيه مصطفى، إلا أن السلطان أحمد الأول سرعان ما حاول أن يتراجع عن قراره حينما رزق عام 1605، بابنه عثمان، إذ حاول أن يقتل أخاه مصطفى لكن الأمراء ورجال البلاط منعه من القيام بهذا الشيء، وتوفي السلطان أحمد عام 1617، وله من العمر سبعة وعشرون عاما، ونظرا لصغر سن ولده عثمان الذي لم يبلغ الثالثة عشر من عمره ، أوصى السلطان الحكم لأخيه الأمير مصطفى الذي كان لايدري ماذا يجري حوله، بعد أن عاش معزولا في القصور بين الحريم معظم سني عمره (Uzuncarsili, 1951, p.133).

وذلك مما زاد من حالة الفوضى والإرباك في أنحاء الدولة العثمانية جميعا، فكانت تلك الحقبة بداية لتولي سلاطين منعزلين في اقاص القصور لعرش دولة كبيرة مترامية الأطراف والتي كانت لها عواقبها الوخيمة على نظام حكمها وإدارتها، بعد أن أصيبت هيئاتها الحاكمة بالفساد .

الخاتمة:

إن تقليد قتل الإخوة ، والمقربين من الأسرة الحاكمة، لم يكن أمرا جديدا أو مستحدثا من قبل الدولة العثمانية، إذ إن الكثير من الدول سبقتها قبل ذلك مثل: الدولة الساسانية، والبيزنطية، لكن المستحدث من قبل العثمانيين هو تشريعهم لقتل الإخوة، اعتمادا على نص قرآني، وأسند السلاطين العثمانيون الأوائل حكم الولايات التابعة لدولتهم، إلى امراء البيت المالک؛ كي تكون لهم خبرة في ادارة أمور الحكم، لكن مع مرور الوقت، ازداد طمع الأمراء وتطلعوا للحصول على ولاية العرش، حتى إن كان ذلك بالتمرد على السلطان، والحصول على الدعم والإسناد من البلاد المجاورة للدولة العثمانية ، وقد استغلت تلك الدول ذلك وحرصت الأمراء المتنازعين على العرش على بعضهم البعض، إمعانا في إنهاك قوة الدولة العثمانية.

وبدأ مشوار الضعف والانحدار في السلطنة العثمانية، بعد وفاة السلطان سليمان القانوني عام 1566، اذ أخذ السلاطين من بعده ينسحبون من التوجيه الفعلي لشؤون الدولة، مما كان له أثره المدمر في نظام الحكم الذي كان يتوقف على شخص السلطان لذا كان من الطبيعي أن يتوقع انهيار هذا الجهاز فيما لو انسحب السلاطين من الاشراف عليه، إلا اذا شغل نوابهم العامون (الصدور العظام) أمكنتهم بشكل كاف، وقد جرت بالفعل عدة محاولات لإحلال هؤلاء الوزراء محل السلاطين الذين حددت مهامهم في الدولة فيما بعد، بالموافقة على أعمال مندوبيهم، أو الاعتراض عليها، والظهور امام الرعية في الاحتفالات الرسمية.

إن خبرة السلاطين العثمانيين أواخر القرن السادس عشر، الخاصة بالعالم خارج جدران القصر، كانت محدودة، نتيجة لنظام وراثته العرش، مما أدى إلى أن يتولى العرش سلاطين ضعفاء، شبه سجناء، منغمسين في حالة من الاسراف، والترف والأبهة، والقنص، فضلا عن النساء، والجواري اللاتي كان لهن تأثير كبير في السلاطين، ولاسيما المقربة منهن إلى السلطان، والسلطانة الوالدة التي كانت تحرص على الاحتفاظ بالملك لأولادها، وأخذن يحيكن المؤامرات بمساعدة الوزراء المقربين لهن داخل البلاط، مما انعكس ذلك سلبا على نظام الحكم والادارة سواء أكان ذلك قبل تسلم السلطان العرش العثماني، أو حتى بعد توليهم الحكم.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

اولا : القرن الكريم

ثانيا : الرسائل والأطاريح الجامعية

1- العدول, جاسم محمد حسن. (2004). الدولة العثمانية ابان حكم سليم الاول (1512 - 1520). اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الموصل. كلية التربية (الموصل).

2- أصغر. عباس جعفر. (2002). التطورات السياسية الداخلية في الدولة العثمانية في عهد بايزيد الثاني (1481 - 1512). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة تكريت. كلية التربية. (تكريت).

ثالثا : المصادر الأجنبية

1. porter, james. (1954). turkey its history and progress. London.
2. Edward S, Creacy. History of Ottoman turks. Orientanl Reprints. Beirut. 1961.
3. Stanford, J. Shaw. (1976) History of the Ottoman Empire and Modern Turkey. volume: 1. Cambridge University Press. London .
4. Uzuncarsili, Ismail Hakki. (1951) Osmanli Tarihi III Cit. Ankara.

رابعا : المصادر العربية والمعرية

1- كوندز، احمد اق. (2010). الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب. ترجمة: مصطفى التسيطي. دار الكتب. بيروت.

2- دحلان، احمد بن زيني. (1968). الفتوحات الاسلامية بعد مضي الفتوحات النبوية. مطبعة المدني. القاهرة.

3- مصطفى، احمد عبد الرحيم. (1982). في اصول التاريخ العثماني. دار الشروق. القاهرة.

4- أوغلو، اكمل الدين احسان. (1999). الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ت صالح سعادوي. مطبعة يلدر. استانبول.

5- لويس، برنارد. (1972). استانبول وحضارة الامبراطورية العثمانية. ترجمة سيد رضوان علي. دار الكتب. بيروت.

6- لبيب، حسين. (1967). تاريخ الاتراك العثمانيين. مطبعة الواعظ. القاهرة.

7- مؤنس، حسين. (1938). الشرق الاسلامي في العصر الحديث. مطبعة حجازي. القاهرة.

8- ماتران، روبير. (1993). تاريخ الدولة العثمانية. ت بشير السباعي. دار الفكر للدراسات والنشر. القاهرة.

9- عطا، زبيدة. (1946). الترك في العصور الوسطى. دار الفكر العربي. بيروت.

10- أرسلان، شكيب. (1998). تاريخ الدولة العثمانية. تحقيق حسن السماحي. دمشق.

11- الشناوي، عبد العزيز محمد. (1969). اوربا في مطلع العصور الحديثة. دار المعارف. القاهرة.

12- سلطان، علي. (1991). تاريخ الدولة العثمانية. مكتبة طرابلس. دمشق.

13- بروكمان، كارل. (1997). تاريخ الشعوب الاسلامية. ت بئينه امين فارس ومنير البعلبكي (ط7). دار العلم للملايين. بيروت.

14- كريستس. ايران في عهد الساسانيين. ت يحيى الخشاب. مطبعة لجنة التأليف والنشر. القاهرة.

- 15- المحامي، محمد فريد بك المحامي. (1977). تاريخ الدولة العلية العثمانية. دار الجيل. بيروت.
- 16- قازان، نزار. (1992). سلاطين بني عثمان بين قتال الاخوة وفتنة الانكشارية. دار الفكر اللبناني. بيروت.
- 17- ازتونا، يلماز. (1988). تاريخ الدولة العثمانية. ترجمة: عدنان محمود سلمان. (مج1). منشورات مؤسسة فيصل للتمويل. استانبول.

ترجمة المصادر والمراجع:

- 1- Al-Adoul, Jassim Mohammed Hassan. (2004). The Ottoman Empire during the reign of Selim I (1512-1520). Unpublished PhD thesis. University of Mosul. College of Education. Mosul.
- 2- Asghar. Abbas Jaafar. (2002). Internal political developments in the Ottoman Empire during the reign of Bayezid II (1481-1512). Unpublished MA thesis. University of Tikrit. College of Education. Tikrit.
- 3- Kunduz, Ahmed A. (2010). The Unknown Ottoman State 303 Questions and Answers. T. Mustafa Al-Tisiti. Dar Al-Kutub. Beirut.
- 4- Dahlan, Ahmed bin Zayni. (1968). Islamic conquests after the passing of the prophetic conquests. (Vol. 2). Al-Madani Press. Cairo.
- 5- Mustafa, Ahmed Abdel Rahim. (1982). In the origins of Ottoman history. Dar Al-Shorouk. Cairo.
- 6- Oglu, Ekmeleddin Ihsan. (1999). The Ottoman State, History and Civilization. T. Saleh Saadawi. (Vol. 1). Yildiz Press. Istanbul.
- 7- Lewis, Bernard. (1972). Istanbul and the Civilization of the Ottoman Empire. T. Sayed Radwan Ali. Dar Al-Kutub. Beirut.
- 8- Labib, Hussein. (1967). History of the Ottoman Turks. Al-Waiz Press. Cairo.
- 9- Mu'nis, Hussein (1938). The Islamic East in the Modern Era. Hijazi Press. Cairo.
- 10- Matran, Robert. (1993). History of the Ottoman State. T. Bashir al-Sibai. Dar al-Fikr for Studies and Publishing. Cairo.
- 11- Atta, Zubaydah. (1946). The Turks in the Middle Ages. Dar al-Fikr al-Arabi. Beirut.
- 12- Arslan, Shakib. (1998). History of the Ottoman State. Edited by Hassan al-Samahi. Damascus.
- 13- Al-Shennawi, Abdul Aziz Muhammad. (1969). Europe at the Beginning of the Modern Era. Dar al-Maaref. Cairo.
- 14- Sultan, Ali. (1991). History of the Ottoman State. Tripoli Library. Damascus.
- 15- Brockmann, Karl. (1997). History of Islamic Peoples. T. Buthaina Amin Faris and Munir Al-Baalbaki (7th ed.). Dar Al-Ilm Lil-Malayan. Beirut.
- 16- Christensen. Iran in the Sassanid Era. T. Yahya Al-Khashab. Printing Press of the Authorship and Publication Committee. Cairo.
- 17- The Lawyer, Muhammad Farid Bey Al-Muhami. (1977). History of the Sublime Ottoman State. Dar Al-Jeel. Beirut.



- 18-Kazan, Nizar. (1992). The Sultans of the Ottoman Empire between the Fighting of Brothers and the Sedition of the Janissaries. Dar Al-Fikr Al-Lubnani. Beirut.
- 19- Aztuna, Yilmaz. (1988). History of the Ottoman State. T. Adnan Mahmoud Salman. Publications of the Faisal Foundation for Finance. Istanbul.

